خلال افتتاحه ندوة التدريب من اجل الربح

وزير العمل: اكثر من 5 ملايين ساعة تدريب استفاد منها 39 ألف بحريني نفذت خلال العام الماضي

يجب النظر إلى التدريب كاستثمار وليس كنفقات اضافية

كتب - جميل ميرزا وحسين عبدالنبي:

قال وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة ان المجلس الاعلى للتدريب المهني قد نفذ خلال العام الماضي اكثر من خمسة ملايين ساعة تدريب استفاد منها اكثر من 39 ألف عامل بحريني وذلك ضمن نظام اشتراكات التدريب للمؤسسات والشركات المنضوية تحت هذا النظام. وقال ان ذلك يعد انجازا كبيرا يضعنا في الطريق الصحيح لمواجهة تحديات القرن الجديد.

واضاف بان نسبة استرجاع مبالغ التدريب من قبل الشركات قد وصل الى 50 بالمئة من قيمة الاشتراكات السنوية خلال العام الماضي بعد ان كانت لا تتجاوز 24 بالمئة خلال السنوات الماضية مشيرا الى ان الوزارة تسعى لان تتم الاستفادة القصوى من المبالغ المستقطعة من الشركات والتي تقدر بـ مليون و700 الف دينار سنويا مؤكدا بان المبالغ المتبقية ترصد لتدريب الباحثين عن العمل وتهيئتهم للدخول في سوق العمل وفق المتطلبات المستجدة في السوق.

واضاف الوزير خلال افتتاحه ندوة التدريب لاجل الربح التي نظمتها وزارة العمل والشئون الاجتماعية بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين وجمعية البحرين للتدريب وتنمية الموارد البشرية صباح امس بمركز البحرين الدولي للمؤتمرات بانه يجب ان لا ينظر الى التدريب كعملية انفاق وتكاليف اضافية على الشركات بل يجب ان ينظر اليه كاستثمار مجدي يمكن ان يحقق ارباحا اكبر وذلك من خلال تنمية قدرات الكوادر العامة فيها.

وقال ان الشركات والمؤسسات التي استثمرت في عملية تدريب كوادرها استطاعت ان تحقق ارباحا اكبر بكثير من تلك التي لم تستثمر في هذا المجال مشيرا الى تجربة شركة البا التي استطاعت ان تنجز 3.7 مليون ساعة عمل بدون حوادث مضيعة للوقت مؤكدا ان ذلك قد تم بفضل اهتمامها بتدريب كوادرها الوطنية مشيرا الى ان ذلك يعد اعلى معدل في مجال صناعة الالمنيوم.

واضاف الوزير الشعلة بان نظام اشتراكات التدريب للشركات والمؤسسات جاء كخطوة اتخذها مجلس الوزراء قبل اكثر من 20 سنة عندما وضع اسساً ومعايير معينة لمبدأ الشراكة في تنمية الموارد البشرية وتدريب القوى العاملة الوطنية بين الحكومة والقطاع الخاص. كما جاء قرار مجلس الوزراء بتنفيذ المرحلة الثالثة من القرار بإلحاق الشركات والمؤسسات التي يعمل بها 50 عاملاً فأكثر بمظلة هذا النظام ليطبق عليها مع بداية شهر ابريل القادم موضحاً بأن الوزارة قد اعطيت الفترة الكافية لشرح النظام وكيفية الاستفادة منه للشركات الجديدة حيث عقدت الكثير من اللقاءات مؤكداً في الوقت نفسه بأن تنفيذ البرنامج لن يتم الا بالتعاون الوثيق بين الوزارة وهذه الشركات.

وقال ان الوزارة هيأت عدد من موظفيها كما قامت باستخدام عناصر متخصصة في مجال ارشاد الشركات كيفية الاستفادة من هذا النظام.

وقال الوزير الشعلة بانه خلال الفترة الماضية تم تعديل الكثير من مواد القانون الخاص بالشركات التدريب لينسجم مع الخطط والتدريبية للشركات وتسهيل حصولها على المبالغ التي صرفتها على تدريب موظفيها وسرعة استعادة هذه المبالغ مشيراً الى ان التعديلات الجديدة ستصدر خلال الاشهر القادمة ضمن النظام المحلي المعد مؤكداً بان الوزارة حريصة على ادخال اية تعديلات قد تراها الشركات ولا تتعارض مع الاهداف الاساسية للنظام وقال لقد دعونا الى تشكيل فريق عمل من المؤسسات لمراجعة النظام وتطويره واقتراح اية تعديلات تراها مناسبة.

ومن جهته قال مدير عام المالية والشئون القانونية بشركة نفط البحرين ورئيس الندوة حسين رضا ان نظام التدريب في القطاع الخاص يهدف الى تعزيز مصالح المؤسسات الوطنية والمحلية الأخرى ذلك ان تنمية الموارد البشرية هو جزء لا يتجزأ من البنية التحتية التي تسعى حكومة البحرين الى تطويرها وجعلها مواكبة لمتطلبات مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية واضاف بان مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في العملية التدريبية من الواجبات الهامة التي تأتي بمردود مباشر على المؤسسات نفسها وعلى المجتمع وتشكل احدى المقومات الاساسية لتحقيق ارباح المؤسسات الخاصة ولاجتذاب الاستثمارات المرغوبة.

وقال اننا بحاجة الى تفعيل هذا النظام الجديد ووضع مزيد من الضوابط التي تضمن لنا تنفيذه في اطار الخطط التنموية المرسومة والاهداف الوطنية المنشودة وفي ضوء متطلبات الألفية الجديدة.

ومن جهته قدم نائب مدير معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية حسين اسماعيل ورقة حول أهمية التدريب في تحقيق الربح للشركات والمؤسسات الخاصة كما قدم مدير العمليات بشركة بافكو عبدالمجيد القصاب ورقة حول تجربة شركة بافكو في مجال تدريب موظفيها.

وفي الورقة التي قدمها مدير ادارة التدريب في شركة DHL خليفة الكعبي والتي تطرق فيها لتجربة الشركة في مجال تدريب الكوادر الوطنية واشتراك الشركة في نظام اشتراكات التدريب قال: لقد استطاعت الشركة القيام بمجهودات متميزة في مجال التدريب مكنتها من الانضمام الى سجل الشركات المعفية من اشتراكات التدريب المهني في العام الماضي.

وقال انه في عام 1996م قامت الشركة بانشاء دائرة التدريب ضمن الادارة العامة لتنمية وتطوير الموارد البشرية، مشيرا الى أن الهدف الرئيسي من انشاء الدائرة هو وضع خطط التي تلبي الاحتياجات التدريبية والمستقبلية للشركة. وقال بانه يعمل حالياً بالشركة ما يقارب المائتان وستون موظفاً يشغل البحرينيون منهم 80٪ من الوظائف في مختلف التخصصات كالطيارين والمهندسين والمدراء والمشرفين اضافة الى الفرز والشحن.

واضاف خليفة الكعبي بأن ميزانية التدريب لعام 1998 بلغة خمسة وستون ألف ديناراً بحرينياً ما يعادل اثني عشر ألف ساعة تدريب كان من نتائجها رفع قدرة الشركة الانتاجية.

ومن جهته قدم القائم بأعمال الوكيل المساعد للتخطيط والتدريب بوزارة العمل والشئون الاجتماعية سعيد السيد أحمد موجزاً عن نظام تعويض المنشآت المساهمة في اشتراكات التدريب المهني عن تكاليف تدريب عمالها البحرينيين حيث تطرق الى نظام التعويض للتدريب او الدراسة المحلية والتدريب في موقع العمل للعامل المستجد والتدريب او الدراسة الاكاديمية خارج العمل والدراسة او التدريب خارج البحرين وشروط الموافقة على الدراسة او التدريب بالاضافة الى اجراءات تقديم طلبات التدريب او الدراسة وطريقة التعويض عن تكاليفها.

وقال سيد سعيد أحمد أن الشركات التي يعمل بها نسبة بحرنة تصل الى 50 بالمئة يمكنها أن تسترد 100 بالمئة من تكاليف التدريب فيما يمكن للشركات التي يعمل بها اقل من 50 بالمئة ان تسترد 75 بالمئة من تكلفة تدريب موظفيها البحرينيين.

بعد ذلك قام المشاركون بالندوة الذين وصل عددهم ما يقارب من 200 مشارك يمثلون شركات ومؤسسات القطاع الخاص في البحرين بعقد ورش عمل ناقشوا خلالها اهم الصعوبات التي تواجه مؤسساتهم في تطبيق النظام ومدى امكانية تنفيذ برامج تدريبية لمؤسساتهم.